



مجلس الشعب يناقش في الدورة البرلمانية القادمة : التعديلات الدستورية الجديدة تمهيدا لترحها لاستفتاء شعبي

صرح الدكتور سوني أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن مجلس الشعب يستعد من الآن لتجاوز عدد من المهام والأعمال القومية الضخمة خلال شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر القادمة حيث تبدأ مناقشة التعديلات الدستورية التي وافق عليها المجلس من حيث المبدأ في جلساته السابقة تمهيدا لترحها للاستفتاء الشعبي بعد أقرارها من المجلس .

وقال رئيس المجلس أن اللجنة التي شكلها المجلس برئاسة تلقى حصيلة الحوار الشعبي حول التعديلات الدستورية المقترحة ستقدم تقريرها للمجلس خلال شهر أكتوبر لتسوار التعديلات قبل طرحها للاستفتاء . وأوضح الدكتور سوني أبو طالب أن المجلس سيبدأ فور اقرار التعديلات الدستورية في نظر مشروعات القوانين المنفذة للدستور والتي يتم اعدادها دراساتها الآن بواسطة خبراء المجلس في مقدمتها مشروع القانون المنظم لمجلس الشورى واختصاصاته وتشكيله ومشروع قانون المدعي العام الإشتراكي . وقال رئيس المجلس إن اللجان الفنية المشكلة في المجلس لدراسة تقنين الشريعة الإسلامية قد أوشكت على الانتهاء من أعمالها وأن موضوع تقنين الشريعة سيكون من الموضوعات التي لها الأولوية في العرض على المجلس .

وقال رئيس المجلس أنه خلال الأشهر الثلاثة ابتداء من أكتوبر سيستلم المجلس إلى برنامج الحكومة على ضوء مشروع الخطة والموازنة لعام ١٩٨٠ . وأضاف الدكتور سوني أن مجلس الشعب سيعمل على إنجاز كل الأمور التي تتطلبها مرحلة السلام في جميع النواحي التي تهم المجتمع ، وترجمتها في قوانين مثل الثورة الخضراء وحدود الملكية وطريقة التملك والحيثية الاجتماعية والمصالحة بين الملك والمتاجر ، سواء كان ذلك في مجال العقارات أو الأراضي الزراعية وامدارق قانون المجتمعات والمدن الجديدة ومراجعة سياسة الانتعاش الاقتصادي بعد أن ظهرت ثغرات في التطبيق يجب مواجهتها بحسم ، وتعديل قانون الضرائب حتى يفي بالفرص المطلوب منه بتسريح التهرب من الضرائب وتحقيق الدافع الردي في العمل والانتاج وخصول الدولة على حقها في الضرائب . كل هذا لأن مصر تغير نظامها الاجتماعي والسبيل □